

اسم المقال: من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه "المقتضب"

اسم الكاتب: سيف الدين طه الفقراء

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8877>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 14:33 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلم
والإنسانية
والاجتماعية



المجلد 12 ، العدد 2

ربيع الأول 1437 هـ / ديسمبر 2015 م

التقييم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

لقد حظي موضوع الغلط بدراسات حديثة منها: دراسة زهير سلطان الموسومة بـ (المواخذات النَّحْوِيَّة حتى نهاية المئة الرابعة) منشورات جامعة قار يونس، وكتاب (الأحكام التقويمية في النحو العربي) لنزار الحميداوي، نشر عام 2011م، وأعدت في جامعة مؤتة رسالة ماجستير عام 2013م بعنوان (ظاهرة الغلط في الدرس النَّحْوِيَّ حتى نهاية القرن الرابع الهجري) لأحمد الزكي. وثمة بحث لي عن المخالفة الإعرابية في باب العطف بين الغلط والتأويل، مقبول للنشر في مجلة مجمع اللغة الأردنيّ عام 2014. وأشار إلى الغلط قاسم القواسمة في كتابه (طعن النحاة واللغويين في لغات العرب) المنشور 2012م، وكذلك جمعة المبروك في كتابه (المبرّد: حياته وأثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب) المنشور عام 1988. وصباح السامرائي في كتابه: (الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي) المنشور عام 2012م.

وثمة إشارات واضحة في كتاب (حركة التصحيح اللغوي) لمحمد رضا حمادي حول حركة الغلط واللحن في الدرس اللغويّ، مع التركيز على جهود العلماء المعاصرين في دراسة اللحن وشيوعه حمّادي (1980م) (حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث، ص 9-17). والقول نفسه مع محمود سليمان ياقوت في كتابه (التركيب غير الصحيحة نحويّاً في الكتاب لسببويه) إذ تحدّث ياقوت عن التركيبيّ النَّحْوِيَّة غير الصحيحة عند سببويه، وبيّن المصطلحات والتعابير التي استعملها في هذا الميدان (ياقوت، التركيبيّ غير الصحيحة نحويّاً في الكتاب لسببويه، ص 15-45). لقد ركّز هذا البحث على تسليط الضوء على المبرّد، ومنهجه في التّعليط في كتابه (المقتضب)، وكشف تطوّر منهج النّقد اللغويّ عنده مقارنةً بمن سبقه من النّحاة.

مفهوم الغلط والخطأ:

الغلط لغةً: أن تعيا بالشيء فلا يُعرف وجه الصّواب فيه، وقد غلِط في الأمر يغلط غلطاً، وأغلطه غيره، والعرب تقول: غلِط في منطقته، وغلّت في الحساب، غلطاً وغلّناً، وبعضهم يجعلهما بمعنى، وقال اللّيث: الغلط كل شيء يُعْيِي الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمّد (ابن منظور؛ لسان العرب، ج7، ص363)، (غلط).

أمّا الخطأ، فهو ضدّ الصّواب، وقد أخطأ يخطئ إذ سلّك سبيل الخطأ عمداً وسهواً، وقيل: خطئ إذا تعمّد، وأخطأ إذا لم يتعمّد، ويُقال لمن أراد شيئاً ففعلَ غيره، أو فعلَ غير الصّواب: أخطأ (ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص66)، (خطأ).

إنّ المعنى اللّغوي يكاد يكون مترادفاً ومتعاقباً في دلالة الغلط والخطأ على مجانية الصّواب، بقصد أو دون قصد، على الرّغم من أنّ بعض العلماء يفرّق بين الغلط والخطأ دلالةً، كما ذهب إلى ذلك أبو هلال العسكري في قوله: إنّ الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز

ذاهبون، وأنتك وزيد ذاهبان» (سيبويه، الكتاب، ج2، ص155)، أو من خلال وصف اللّهجات بالغلط على النحو الذي يطالعنا في قول الخليل: «وربيعة تغلط فتقول: الذّكر للذّكر، وهو اسم موضوع من الذّكر» الفراهيدي (1405هـ)، (الخليل، كتاب العين، ج5، ص327، وانظر: النّحاس (1972م)، إعراب القرآن، ص121، 661، 669).

ويدخل في هذا المظهر تغليط القراءات القرآنيّة، وهي مسألة بارزة وشائعة في الدّرس اللّغوي (عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج1، ص19)، وبرّرها ابن جنّي بضعف الرواية لا ضعف الأمانة؛ لأنّ النّحويّين أضبط للقرآن من القراء (ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص73-74).

ثانياً: تغليط الأحكام اللّغويّة، ويدخل في هذا الباب تغليط النّحاة الآخرين، وردود النّحاة على بعضهم بعضاً، وأنّسعت دائرة هذا المظهر في القرن الرابع الهجري وما بعده، حتى عدّت الردود النّحويّة والاعتراضات مظهراً من مظاهر مناهج البحث اللّغوي عند القدامى، ومن أمثلة هذا المظهر تغليط المبرّد لسيبويه في حمله (عسى) على (لعلّ) في قوله: «فأمّا قول سيبويه: إنّها تقع في بعض المواضع بمنزلة المضمر، فتقول: عساك وعساني، فهو غلط منه» المبرّد، المقتضب، ج3، ص71-72. وانظر النص في: سيبويه: الكتاب، ج2، ص375 و376. ومن مظاهر ذلك تغليط السّيرافي للأخفش في مسألة العطف على عاملين لمعمول واحد (السّيرافي (2008م)، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص47)، وكذلك تغليط الزّجاجي للسّيرافي (الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو، 116)، وهذه مسألة شائعة في الدّرس اللّغوي.

ثالثاً: تغليط القياس النّحويّ: وهذا المظهر يبرز في المسائل التعليمية، ويرتبط بالقياس الخاطي وتصويبه، وتصحيح التوجيهات اللّغويّة المبنية على أحكام غير دقيقة، وهذا برز عند النّحاة المتأخّرين أكثر من النّحاة المتقدّمين، وبرز هذا المظهر بكثرة عند المبرّد كما سنرى، ومن أمثلة ذلك قول الخليل: «والمسجد الجامع نعت به؛ لأنّه يجمع أهله، ومسجد الجامع خطأ بغير الألف واللام؛ لأنّ الاسم لا يضاف إلى النعت، لا يقال: هذا زيد الفقيه» (الخليل، العين، ج1، ص240، جمع)، وهي مسألة معروفة في الدرس اللغوي (عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص41-40). ومنه أيضاً قوله: «والمسمّى بعبّدة والجزم فيها خطأ، إنّما هو عبّدة على بناء سلّمه» (الخليل، العين، ج1، ص49)، (عبد).

ومنه قول المبرّد: وكذلك قول من قال في جمع مصيبة: مصائب، إنّما هو غلط، وإنّما الجمع مصابوب؛ لأنّ مصيبة مفعلة فعلى هذا يجري وما أشبهه (المبرّد، المقتضب، ج2، ص87). وهذا قول سيبويه (الكتاب، ج2، ص367).

لقد أنّسعت دائرة الحكم بالغلط والخطأ في الدّرس النّحويّ مع تقدّم البحث اللّغوي وأنّساع التأليف في النّحو، ورافق هذا الاتّساع تنوّع في المصطلحات التي تؤدّي معنى الغلط وترادفه

من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه "المقتضب" (27-45)

دلالة، وهذا يدخل في باب الأحكام التقويمية التي كان يصدرها اللغويون بحق النصوص المستعملة؛ أي الأداء اللغوي، أو بعض الأحكام اللغوية للنحاة الآخرين، ومن هذه المصطلحات اللحن، والوهم، والشذوذ، والفساد، والقبیح، والضّعيف، والمنكر، وغيرها (انظر: أحمد رحمان، ظاهرة الغلط، ص20-41).

الحكم بالغلط قبل المبرد:

لقد تكرر الحكم بالغلط والخطأ عند الخليل في معجمه (العين) ما يقارب خمسين مرة، وتوزعت هذه الأحكام بين الحكم بالغلط على الاستعمال اللغوي نفسه، وإن كان هذا الاستعمال مشهوراً ومن عصر الاحتجاج، ويدخل في ذلك بعض مظاهر اللهجات العربية التي عدّها غلطاً، والحكم بالغلط على بعض التوجيهات والتفسيرات النحوية لبعض المسائل، وكثير من المسائل اللغوية التي حكم عليها الخليل بالغلط ودخلت في دائرة الشذوذ في مراحل لاحقة من تطوّر الدرس اللغوي عند العرب.

تنوّعت الأحكام اللغوية الصادرة من الخليل بين المسائل الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ومن أمثلة هذه الأحكام قوله: «فأما قوله: «فَمَوَان» فإنه جعل الواو بدلاً من الذاهبة. فإن الذاهبة هي هاء وواو، وهما إلى جنب الفاء ودخلت الميم عوضاً منهما. والواو في «فَمَوَيْن» دخلت بالغلط، وذلك أنّ الشاعر، يرى ميماً قد أدخلت في الكلمة فيرى أن الساقط من «الفم» هو بعد الميم فيدخل الواو مكان ما يظن أنه سقط منه ويغلط» (الخليل، العين، ج1، ص51).

ومن المسائل الصوتية التي حكم عليها الخليل بالغلط قوله: «ويقال علوان الكتاب، وأظنه غلطاً، وإنما هو عنوان» (الخليل، العين، ج2، ص247)، (علو)، وهذه مسألة تدخل في باب التبادل الصوتي بين اللام والتون، كقولنا: جبريل وجبرين، وإسماعيل وإسماعين، ولها نظائر كثيرة ارتقت إلى مستوى الشبوح والتبادل المباح في العربية، وهذا يعني أنّ حكم الخليل نابع من حرص على ذكر الوجه الأفصح واستعمال الأكثر شيوعاً، ووصف الاستعمال المتطور بالغلط؛ لأنه خرج على الاستعمال القياسي الشائع.

ومن ذلك قوله: «وحلّيت السويق، ومن العرب من همزه، فقال: حلّأت السويق، وهذا غلط» (الخليل، العين، ج3، ص295)، (حلو)، ومسألة إقحام الهمز واختلاف اللهجات العربية فيها لا تحتاج إلى مزيد بحث، وربما يقصد الخليل من هذا الغلط أنّ وهم الهمز ووجوده أصلاً في هذا اللفظ هو الغلط، بمعنى أنّ الهمزة مقحمة وليست أصيلة فيها، وإذا نطق بها المتكلم مهموزة ظناً منه أنّها مهموزة في الأصل فهذا هو الغلط الذي قصده الخليل.

من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرّد في كتابه "المقتضب" (27-45)

صيرّ الدهر أزلّم لأنّ أحداً لا يقدر أن يكّدح فيه. يقال: قدّح مُرلّم، أي: مُسوّى، وفرس مُرلّم إذا كان مُصنّعاً، وقال بعضهم: الأزلّم الجّدغ في هذا البيت هو الأسد، وهذا خطأ إنّما هو الدهر، (الخليل، العين، ج1، ص220)، (جدع). وهذا النمط شائع عند الخليل (انظر: الخليل، العين، ج1، ص288)، (عصد). وج3، ص134 (فحل)، وج4، ص186 (خصل)، وص212 (خزم)، وج8، ص138 (بيت).

وما أن نصل إلى سيبويه حتى نجد أكثر صرامة في ردّ الاستعمالات اللغويّة للكلام العربيّ، وأكثر تمسكاً بالقياس الصارم والقاعدة المعياريّة، ولذلك لم يتورع عن تغليب المظاهر اللغويّة التي خالفت القياس من وجهة نظره، وأمثلة ذلك بيّنة في الكتاب منها: وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلّا هذان جُحراً ضبّ خربان، من قبيل أنّ الضبّ واحدٌ والجحر جُحران، وإنّما يغلطون إذا كان الآخر بعدّة الأول وكان منكرراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا: هذه جحرّة ضباب خريّة، لأنّ الضباب مؤنثه؛ ولأنّ الجحرّة مؤنثةٌ والعدّة واحدة فغلطوا، وهذا قول الخليل رحمه الله ولا نرى هذا والأوّل إلّا سوّاء؛ لأنّه إذا قال: هذا جُحْر ضبّ مُتهدّم، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبّ مثل ما في التنثية من البيان أنّه ليس بالضبّ، وقال العجاج (الديوان، رواية: ص150):

كأنّ نسيج العنكبوت المرمل

فالنسجُ مذكّرٌ والعنكبوتُ أنثى (سيبويه، الكتاب، ج1، ص437).. إنّ هذه المسألة معروفة في باب الحمل على الحوار، ولكنّ سيبويه حملها على الغلط.

ومن المسائل التي حملها على الغلط قوله: «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وأنتك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم، كما قال: (ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً) على ما ذكرت لك، وأما قوله عز وجل: «والصابئون» فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء على قوله! «والصابئون» بعدما مضى الخبر». (سيبويه، الكتاب، ج2، ص155).

وهذه المسألة مشهورة في الخلاف التحوي في مسألة العطف على موضع إنّ قبل تمام الخبر (الأنباري، الإنصاف، ج1، ص185).

ومن المسائل التي غلط فيها سيبويه الاستعمال اللغويّ قوله: «وهذه الكاف التي لحقت (رويداً) إنّما لحقت لتبيين المخاطب المخصوص؛ لأنّ رويداً تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى؛ فإنّما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعنى بمن لا يعنى، وإنّما حذفها في الأوّل استغناء بعلم المخاطب أنّه لا يعنى غيره؛ فلحاق الكاف كقولك: يا فلان للرجل حتّى يُقبّل عليك، وتركها كقولك للرجل أنت تفعل إذا كان مُقبّلاً عليك بوجهه مُصنّعاً لك، فتركت يا فلان حين قلت أنت تفعل استغناء بإقباله عليك، وقد تقول أيضاً: رويدك لمن لا يُخاف أن يلبس بسواه توكيداً، كما

تقول للمقبل عليك المُنصِت لك: أنتَ تَفْعَلُ ذاك يا فلانُ توكيداً، وذا بمنزلة قول العرب: هاءُ وهاءُك وهأه وهأك، وبمنزلة قولك: حَيَّهْلَ وَحَيَّهْلَكَ، وكقولهم: النَّجَاءُكَ، فهذه الكاف لم تجئ علماً للمأمورين والمنهيين المضمَرين، ولو كانت علماً للمضمَرين لكانت خطأً» (سيبويه، الكتاب، ج1، ص244).

ومن ذلك أيضاً قوله: (سيبويه، الكتاب، ج4، ص160): وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعه من دعوت فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهوا أنها ساكنة؛ إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم؛ فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان كما قالوا: ردّ يا فتى، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلطٌ كما قال زهير، الديوان(1408هـ/1988م)، ص140:

بدا لي أتي أسنتُ مُدركِ ما مَضَى ولا سابقِ شيئاً إذا كان جائياً

إن كثيراً من مسائل الغلط تابع فيها سيبويه من قبله من العلماء مثل يونس والخليل، وبعضها تابعهم فيها المبرّد، وكان مبعث الحمل على الغلط التمسك بالقاعدة القياسية، وبرز منحى جديد في التخليط عند سيبويه، تمثّل في تغليب الاجتهادات الاستعمالية فكان يقول: ولو قلت كذا لكان غلطاً، كما في قوله: «وإذا حَقَرْتُ عدويّ اسم رجل أو صفة قلت: عديّ بأربع ياءات لا بدّ من ذا، ومن قال: عدويّ فقد أخطأ» (سيبويه، الكتاب، ج3، ص474).

ومن الجدير بالذكر أنّ سيبويه نصّ على الغلط في مسائل أسندها إلى يونس، فهو يقدّم لنا منحى يونس في الحمل على الغلط، وكان سيبويه يوافق فيه أحياناً (سيبويه، الكتاب، ج1، ص435، وص441، ج2، ص77، ج3، ص119).، والقول نفسه في بعض المسائل التي ردّها إلى الخليل في النصّ على الغلط فيها (سيبويه، الكتاب، ج1، ص437، ج2، ص77).

وثمة مواضع حُملت على الغلط عند الأخفش المتوفى(215هـ) في كتابه (معاني القرآن) ولكنها كانت قليلة قياساً بسيبويه، إذ لم يتكرر مصطلح الغلط والحن إلا في مواضع يسيرة، منها: تغليب فتح همزة (إنّ) في قوله تعالى(دَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مَوْهُنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ) (سورة الأنفال، آية:18) وقد علّق الأخفش على ذلك بقوله: فإنما كسر «إنّ» لدخول اللام. قال الشاعر:

وَأَعْلَمُ عِلْمًا لَيْسَ بِالظَّنِّ أَنَّهُ إِذَا دَلَّ مَوْلَى الْمَرْءِ فَهُوَ ذَلِيلٌ

وَإِنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ حَصَاةً عَلَى عَوْرَاتِهِ لَذَلِيلٌ

فكسر الثانية لأنّ اللام بعدها. ومن العرب من يفتحها لأنه لا يدري أنّ بعدها لأمًا، وقد سُمع مثل ذلك من العرب في قوله تعالى: (أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ {9} وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ {10} إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ {11}) ففتح وهو غير ذاكِرٍ للام وهذا غلطٌ قبيحٌ

المبرّد، يقول في الاعتراض على جمع (مُفْعَلَة) على (فَعَائِل): «فأما معيشة فلا يجوز همز يائها؛ لأنها في الأصل متحركة، فإنّما تردّ إلى ما كان لها، كما ذكرت لك في صدر الباب. فأما قراءة من قرأ معائش فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربيّة، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها. وكذلك قول من قال في جمع مصيبة: مصائب إنّما هو غلط، وإنّما الجمع: مصابوب، لأنّ مصيبة مُفْعَلَة، فعلى هذا يجري وما أشبهه» (المبرّد، المقتضب، ج1، ص261).

وهذه مسألة سبقه إليها الخليل وسيبويه، وفسّرت بقانون القياس الخاطي لاحقاً، وكذلك بالتحذلق في الهمز، أو همز ما يهمز توهماً، والقراءات التي حملت على هذا المظهر كثيرة ربّما أسهم فيها تفاوت القبائل في مسألة الهمز وعدمه.

وفي موضع آخر يغلط المبرّد استعمالاً لغويّاً لقبيلة معروفة، وهي بكر بن وائل، يقول: « ويجوز الحذف، ويكون حسناً يختاره أكثر الناس، كما كان في المخاطبين، إلاّ أنّه يجوز أن تكسر الهاء إذا كان قبلها كسرة، أو ياء. فنقول: مررت بهمى، ونزلت عليهمى. ومن حذف قال: مررت بهم، ونزلت عليهم. وإنّما جاز هذا في الهاء، لخفائها كما ذكرت لك في الواحد، ومنهم من يكسر الهاء لخفائها ويدع ما بعدها مضمومًا لأنّه ليس من الحروف الخفية. فيقول: مررت بهمو، والإتباع أحسن، وهو أن يقول: مررت بهمى، ونزلت عليهمى. وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء، إذا كانت مهموسة مثلها وكانت علامة إضمار كالهاء، وذلك غلط منهم فاحش، لأنّها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء» (المبرّد، المقتضب، ج1، ص269).

إنّ هذا النّمط الّهجي لبكر بن وائل واسع الشّيع؛ لأنّ القبائل التي تنفرع من بكر معروفة بكثرتها، ولعلّ الخليل غلط هذا الأداء لانتفاء أسباب المشابهة الصّوتية بين الكاف والهاء، غير أنّ عدم هذه المشابهة عند بكر لا تعني شيئاً أمام استعمالهم الذي شاع واطّرد.

ومن مظاهر الغلط عند المبرّد الذي ردّ فيه استعمالاً شائعاً قوله: «و قد يقال في فرزدق: فرازق، وليس ذلك بالجيّد؛ وذلك لأنّ الدال من مخرج التّاء. والتّاء من حروف الزيادة. فلما كانت كذلك، وقربت من الطرف حذفوها. فمن قال ذلك لم يقل في جحمرش: جحارش؛ لتباعد الميم من الطرف. فهذا يجري مجرى الغلط. والباب ما ذكرت لك أولاً» (المبرّد، المقتضب، ج2، ص228).

ويدخل في هذا النمط من التّعليط تغليط القراءات القرآنيّة وقد غلط المبرّد قراءة أهل المدينة في موضع، وقراءة ابن مروان الذي لا علم له بالعربيّة كما نعته المبرّد، وكذلك قراءة يعقوب الحضرمي (المبرّد، المقتضب، ج2، ص134. و ج4، ص105).

من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرّد في كتابه "المقتضب" (27-45)

2. تغليط النُّحاة:

برز في الدّرس اللُّغوي مظهر في التّغليط يقوم على تغليط النُّحاة بعضهم بعضاً، وهي مسألة تدخل في صراع الأقران حيناً، واختلاف المذهب النُّحويّ أحياناً، ومبرّرها عدم اتّفاقهم في التّوجيهات والتّأويلات، وبرز مسألة الردود النُّحويّة التي اتّسعت في مرحلة لاحقة لتصل مرحلة من الاعتراضات التي شاعت في الدّرس النُّحويّ، وربّما كان هذا غير شائع في القرنين: الأوّل والثاني، ولكنّه غدا من معالم الدّرس اللُّغويّ في القرن الثالث وما بعده.

ومن أمثلة هذا المظهر عند المبرّد ما يلي:

أ. تغليط يونس: نعت المبرّد قول يونس في إثبات النون في فعل الاثنيين وجماعة النسوة، يقول المبرّد: « وكان يونس بن حبيب يرى إثباتهما في فعل الاثنيين وجماعة النسوة، فيقول: اضربان زيّداً، وللنساء: اضربان زيّداً، فيجمع بين ساكنين، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلا أن يكون الساكن الثاني مدغماً والأول حرف لين، وقد مضى تفسير هذا. فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنيين: اضربا، وللجماعة من النساء: اضربنا، وإذا وصل فعل الاثنيين قال: اضربان الرجل. وهذا خطأ على قوله، وإنما ينبغي على قياس قوله أن يقول: اضرب الرجل. فيحذف النون؛ لأنّها تحذف لالتقاء الساكنين، كما ذكرت لك في أول الباب، ثم تحذف الألف التي في اضربا لعلامة التنبيه؛ لأنّها أيضاً ساكنة، فيصير لفظه لفظ الواحد إذا أردت به النون الخفيفة، ولفظ الاثنيين بغير نون إذا حذف ألفها لالتقاء الساكنين. » (المبرّد، المقتضب، ج2، ص24. وسيبويه، الكتاب، ج157، 2).

وغلط المبرّد يونس في إلقاء علامة الندبة على النعت، على الرّغم من أنّ هذه المسألة يجيزها مذهب نحوي، وأيّده الاستعمال اللُّغوي في المسألة المعروفة في الخلاف النُّحويّ (الأنباري، الإنصاف، ج1، ص311)، يقول المبرّد: « وكان يونس يجيز أن يلقي علامة الندبة على النعت فيقول: وازيد الظريفاه، وازيداه أنت الفارس البطلاه. وهذا عند جميع النُّحويّين خطأ؛ لأن العلامة إنما تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمد الصوت، والنعت خارج من ذا » (المبرّد، المقتضب، ج4، ص375).

وقد وصف المبرّد هذا المذهب بأنّه غلط بإجماع النُّحاة وربما يقصد النُّحاة البصريّين؛ لأنّ المذهب أو المدرسة الكوفية تجيز هذا الاستعمال وتحتجّ له. (الأنباري، الإنصاف، ج1، ص311).

ب - تغليب سيبويه: من المعالم البارزة عند المبرد في المسائل التي حملها على الغلط تغليب سيبويه، وهذه المسألة تكشف منهج المبرد في التدقيق والتحليل وعدم اقتفاء آراء سابقيه دون تمحيص، وتبرز مكانته العلمية وقدرته على إبراز شخصيته التي تركت أثراً بالغاً في الدرس النحوي. وقد بلغت المسائل اللغوية التي نقد فيها المبرد سيبويه (131) مسألة، وهي المسائل التي شكّلت فيما بعد مسائل الغلط المعروفة، وكانت مادة أساسية في كتاب (الانتصار) لابن ولّاد، وقد غلط المبرد سيبويه تغليطاً شديداً في بعض المواضع (ابن ولّاد، الانتصار، ص151). وعبر عن ذلك بعبارات ومصطلحات شتى. ومن ذلك مسألة إعمال (عسى) عمل لعلّ مع المضمّر، وهي مسألة مشهورة في النحو، ويجيزها الاستعمال الفصيح، وربما يدخل قول المبرد في تغليب سيبويه في هذه المسألة في باب قصور المبرد عن الإحاطة باللّغة واستعمالاتها، يقول المبرد: فعسى فعلٌ ومجازها ما ذكرت لك. فأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة لعل مع المضمّر فتقول: عساك وعساني، فهو غلطٌ منه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمّر إلا كما تعمل في المظهر (المبرد، المقتضب، ج3، ص71-72).

والحقيقة أنّ سيبويه أقرب إلى الدقة من المبرد؛ لأنّ الأول استند إلى شواهد فصيحة في قول الشاعر: يا أبت علك أو عساكا، وقول عمران بن حطان: «تناز غني لعلّي أو عساني» (عبد السلام هارون (1972م)، معجم شواهد العربية، ج1، ص406؛ ج2، ص513).

وفي موضع آخر يغلط المبرد سيبويه بقوله: «فأما الأخفش فيقول: يديّ، ويدي، ويقول: أصل يد فعل، فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أصله. فهذا قوله في كل هذا. وسيبويه وأصحابه يقولون: رددنا إلى حرف قد لزمه الإعراب لجهد الاسم؛ فلا يحذف ما كان يلزمه قبل الرد. وسيبويه يزعم أن دما فعل في الأصل، وهذا خطأ؛ لأنّك تقول: دمي يدمى فهو دم» (المبرد، المقتضب، ج3، ص153).

وهذه مسألة بالغ المبرد في نعت سيبويه فيها بالغلط؛ لأنّ (دما) تنازعت الواو والياء، أي يقال: دميان، ودموان، وعدّ (الدميان) شاذاً سماعاً، غير أنّه أدخل في باب المعاقبة بين الواو والياء (ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص265)، (دمي).

ج - تغليب الأخفش: يقول المبرد: وكان الأخفش يجيز: اسل زيدا؛ لأنّ السّين عنده ساكنة لأن الحركة للهمزة. وهذا غلط شديد؛ لأنّ السّين متصرفة كسائر الحروف؛ وألف الوصل لا أصل لها، فمتى وجد السبيل إلى إسقاطها سقطت، واللام مبنية على السكون لا موضع لها غيره. فأمرها مختلف. ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفةً لسائر الألفات. (المبرد، المقتضب، ج1، ص389).

ولو رفع هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأ، لأنَّ هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال. ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى، وهو أن يضمّر بلغ، فيكون إذا بلغ ابن أبي موسى. وقوله: بلغته إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ للفاعل.

وكذلك: لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته على أن يكون المضمّر هلك (المبرد، المقتضب، ج2، ص75).

ويدخل في هذا تغليب مذهب نحوي كامل على النحو الذي غلط فيه المبرد المذهب الكوفي في مسألة جزم فعل الأمر؛ يقول: «وقد كان قوم من التحوّيين يزعمون أن هذا مجزوم، وذلك خطأ فاحش؛ وذلك لأنَّ الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء» (المبرد، المقتضب، ج2، ص131).

4. **تغليب القياس النحويّ (التغليب التعليمي):** هذا النوع من الغلط من أبرز المواضع في كتاب (المقتضب)، ويردُّ فيها المبرد قياسات نحويّة يراها غلطاً، وتوجيهات لشواهد عدّها توجيهات خاطئة، وكانَّ المبرد يريد أن يوجّه المتكلّم إلى القياس الصّواب على أسلوب: قلّ ولا تقلّ.

ومن أمثلة ذلك قوله: «فأما قولك: رويدك زيدياً فإن الكاف زائدة، وإنما زيدت للمخاطبة، وليست باسم، وإنما هي بمنزلة قولك: النجاءك يا فتى، وأريتك زيدياً ما فعل؟، وكقولك: أبصرك زيدياً. إنّما الكاف زائدة للمخاطبة، ولولا ذلك كان النجاءك محالاً؛ لأنّك لا تضيف الاسم وفيه الألف واللام، وقوله عز وجل: «أرأيتك هذا الذي كرمت علي» قد أوضح لك أن الكاف زائدة. ولو كانت في رويدك علامةً للفاعلين لكان خطأ إذا قلت: رويدكم؛ لأنَّ علامة الفاعلين الواو؛ كقولك: أرودوا» (المبرد، المقتضب، ج3، ص246).

ومنه أيضاً قوله في مسألة فاعل اسم التفضيل، يقول: ولو قلت: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، كنت قد فصلت بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام، ووضعته في غير موضعه. فإن أخرت الكحل، فقلت: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل وأنت تقدر أنّ أحسن هو الابتداء، كان خطأ لما قدمت من ضمير الكحل قبل ذكره (المبرد، المقتضب، ج3، ص283).

ومنه قوله: زعم الخليل أنّه لمّا قال: انتهوا، علم أنّه يدفعهم عن أمر، ويغريهم بأمر يزرهم عن خلافه، فكان التقدير: اتّوا خيراً لكم. وقد قال قوم: إنّما هو على قوله: يكن خيراً لكم. وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنّه يضمّر الجواب ولا دليل عليه، وإذا ضمّر اتّوا فقد جعل انتهوا بدلاً منه، وكذلك انته يا فلان أمراً قاصداً (المبرد، المقتضب، ج3، ص283).

المصادر والمراجع:

- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة.
- الأخفش (1979م)، سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، معاني القرآن الكريم، تحقيق: فانز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، العامة، ط1.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، القاهرة.
- التهاوني، محمد علي، (ت1158هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2.
- ابن جنّي (1990م)، أبو الفتح عثمان، ت(392هـ) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- ابن الحاجب (1983م)، (ت646هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليلى، مطبعة العاني، بغداد.
- حمّادي (1980م)، محمد ضاري، حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
- الحميداي (2011م)، نزار بنيان، الأحكام التقويمية في النحو العربي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2.
- الرّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، (ت337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، منشورات الرضا، قم، ط2.
- الزكي (2013م)، أحمد رحمان، ظاهرة الغلط في الدرس النحوي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
- السامرائي (2012م)، صباح علاوي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان، ط1.
- ابن السّراج (1987م)، أبو بكر، (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.
- سلطان (1994م)، زهير عبد المحسن المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، منشورات جامعة قار بونس، ط1، بيروت.
- السيرافي (2008م)، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السميع سلامة وأشرف محمد، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- سيبويه، عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة دار الجبل، بيروت، ص33، مقدّمة المحقّق.

من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرّد في كتابه "المقتضب" (27-45)

عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط8.

عبد السلام هارون(1972م)، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

عضيمة، محمّد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.

الفراهيدي(1405هـ)، الخليل بن أحمد (ت175هـ): معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران.

القواسمة (1433هـ/2010م)، قاسم خليل، طعن النحاة واللغويين في لغات العرب، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 عمان.

المبرّد(1386 هـ)، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط2.

المبروك (1988م)، جمعة عون، المبرّد: حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب، معهد الإنماء العربي، بيروت.

ابن منظور، جمال الدين بن مكرم (ت711هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت

النّحاس(1972م)، أبو جعفر أحمد بن محمّد، (ت338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، ط1، بيروت.

أبو هلال العسكري (2006 م) الحسّن بن عبّد الله، (ت395هـ)، الفروق اللّغوية، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط4.

ابن ولّاد (1416هـ/1996م)، أبو العبّاس أحمد بن محمّد، (ت332هـ)، الانتصار لسبويه على المبرّد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحيّاً في الكتاب لسبويه، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية.

Aspects of Judging Grammatical Errors in Al-Mubarrad's *Al Mughtathib*

Saif aldain T. Alfugara

College of Arts - Mutah University

Karak - Jordan

Abstract

This paper investigates a few issues related to the concept of grammatical errors in al-Mubarrad's *Al Mughtathib*. I also study that concept earlier in al-Khalil's *Kitab Al-'Ayn* and also *Sībawayh's Kitab*. Grammatical errors are then studied in more detail among philologists, linguists, and also al-Mubarrad's corrections of general usage. The paper concludes with the idea that judging grammatical error is one of the manifestations of a rigorous grammatical mind.

Keywords: Grammar error, *Al Mubarid*, *Al Mughtathib*.